

إستراتيجية الذكاء الإقتصادي لاستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر

د. مجدوب بحوصي

جامعة طاهري محمد بشار؛ الجزائر

E-mail: mahjoub_bahoussi@yahoo.fr

أ. عمار عريس

جامعة طاهري محمد بشار؛ الجزائر

E-mail: ammr.aries18@gmail.com

Economic Intelligence Strategy for Enterprise Sustainability with reference to the case of Algeria

Received: April 2017

Accepted: May 2017

Published: June 2017

Abstract: As a result of developments and changes rapidly and the increasing emergence of new technologies in the economic environment that has led to the intensification of competition between economic institutions since the imposition of the vigilance and the exploitation of strategic information to ensure the survival and adapt to the activity environment, which prompted the need to work to embody the requirements for ensuring the success and sustainability, especially entrepreneurial including It contributes to the acquisition of value and competitive advantage that ensures whereby continuity and development in the field of activity, and here highlights the role of the so-called economic intelligence that contributes to building its strategy as one of the supporting elements for the success of entrepreneurship in the future.

In Algeria, for the promotion of economic institutions and rehabilitation and to achieve sustainability, including entrepreneurial found sought to help them cope with the economic intelligence requirements, knowing that the intelligence economic and entrepreneurial in Algeria are still boys and from this paper came to know the extent of the contribution of economic intelligence in the continuity of entrepreneurial activity in Algeria review and reality each of them and try to highlight the importance of the adoption of this type of organization on economic intelligence in Algeria to allow continuity and face competition with other institutions, whether local or foreign ones.

Keywords: Entrepreneurship, Économique Intelligence, Compétition, Vigilance, Algérie.

(JEL) Classification : O31 , L26.

ملخص: نتيجة التطورات المتسارعة وتزايد ظهور التقنيات الحديثة في البيئة الاقتصادية ما أدى إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية حيث فرض عليها التحلي باليقظة واستغلال المعلومات الإستراتيجية لضمان البقاء والتكيف مع بيئة النشاط، وهو ما دفع بها إلى ضرورة العمل لتحسيد الاشتراطات الكفيلة بنجاح واستمراريتها وخصوصا المقاولاتية بما يساهم في اكتسابها للقيمة والميزة التنافسية التي تضمن من خلالها الاستمرارية والتطور في مجال نشاطها، وهنا يبرز دور ما يسمى بالذكاء الاقتصادي الذي يساهم في بناء استراتيجيتها كأحد العناصر الداعمة لنجاح المقاولاتية مستقبلا.

وفي الجزائر ولأجل النهوض بمؤسساتها الاقتصادية وتأهيلها وتحقيق استمراريتها ومن بينها المقاولاتية حيث سعت لمساعدتها على التكيف مع متطلبات الذكاء الاقتصادي، مع العلم أن هذا الأخير والمقاولاتية لا يزالان فتيان في الجزائر، ومنه جاءت هذه الورقة لمعرفة مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي في استمرارية النشاط المقاولاتي في الجزائر باستعراض واقع كل منهما ومحاولة إبراز أهمية اعتماد هذا النوع من المنظمات على الذكاء الاقتصادي في الجزائر بما يسمح باستمراريتها ومواجهة المنافسة مع المؤسسات الأخرى سواء المحلية منها أو الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الذكاء الاقتصادي، المنافسة، اليقظة، الجزائر.

رموز JEL: O31 , L26.

تمهيد:

في ظل التطورات الناتجة عن العولمة الاقتصادية أضحت مستقبل المنظمات وخاصة منها الناشطة في إطار المقاولاتية يتوقف على مدى قدرتها في مواجهة المستجدات والتهديدات البيئية الحاصلة والمحافظة على موقعها التنافسي وتطوره وتدعيمه، بما يساهم في استمرارية واستدامة نشاطها في السوق، حيث أن ذلك عجل بظهور أنظمة وتطبيقات جديدة حظيت بإهتمام كبير على الصعيد العالمي ومن أهمها نجد الذكاء الاقتصادي الذي يعتبر كشكل من أشكال الحس الاقتصادي الجيد، فحتى تستطيع المقاولاتية أن تبتدع، تنتج وتسوق فهي تحتاج إلى معلومات أكيدة، كاملة وقابلة للاستغلال وبعبارة أخرى أن الرهان المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومة الصحيحة و ليس المعلومة التقريبية، لأنها تساعد على حل المشاكل والوقاية منها بأخذ القرارات الإستراتيجية المناسبة وتحقيق الميزة التنافسية بما يضمن إستمراريتها في النشاط.

كما نجد أن الجزائر توجهت نحو الاستثمار في المقاولاتية اقتناعاً منها بأنها أحد السبل لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال اتخاذها لعدة إجراءات وسياسات لتحفيز التوجه المقاولاتي، وحتى يتحقق كل هذا فقد بات من الضروري على الجزائر البحث عن الوسائل الملائمة لاستدامة هذا النوع من منظمات الأعمال والتي نجد من بينها الذكاء الاقتصادي الذي يعد وسيلة أكثر من ضرورة لتأهيل المقاولاتية في الجزائر، وتحقيق التنمية المستدامة، فقد أصبح من بين المواضيع التي تشغل اهتمام الدولة الجزائرية، وذلك من خلال سعيها لدعم إستراتيجيته المؤسسات ومساعدتها على التكيف مع متطلبات الذكاء الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق يطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الذكاء الإقتصادي في استمرارية النشاط المقاولاتي في الجزائر؟

ولإجابة على هذه الإشكالية تطرح بعض التساؤلات المدعمة:

- ما المقصود بالمقاولاتية وما هي مقارباتها؟
- ما المقصود بالذكاء الاقتصادي وماذا يقدم للمنظمات؟
- ما هو واقع النشاط المقاولاتي والذكاء الإقتصادي في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال تناول موضوع مهم ألا وهو معرفة مساهمة الذكاء الإقتصادي في استدامة نشاط المقاولاتية في الجزائر، وذلك من خلال معرفة جهود الدولة في سبيل استفادة هذا النوع من المؤسسات من آلية الذكاء الإقتصادي كمدخل حديث تتولى من خلاله ضمان استمرارية نشاطها بما يساهم في خلق مناصب الشغل وتوفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع وتنمية روح المبادرة والابتكار.

أهداف الدراسة: تتعدد أهداف الدراسة ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- إبراز دور الذكاء الإقتصادي في تنمية المقاولاتية والمحافظة على استمرارية نشاطها.
- تسليط الضوء على واقع الذكاء الإقتصادي والنشاط المقاولاتي وإمكانية إستفادة الثاني من الأول في الجزائر.
- تقسيمات الدراسة: بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، قسمت الدراسة إلى أربع محاور كالتالي:

المحور الأول: ماهية المقاولاتية.

المحور الثاني: ماهية الذكاء الاقتصادي.

المحور الثالث: دور الذكاء الإقتصادي في استمرارية المقاولاتية.

المحور الرابع: إمكانية إستفادة المقاولاتية من الذكاء الإقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: ماهية المقاولاتية:

يلعب النشاط المقاولاتي دورا مهما من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال التنوع الاقتصادي وخلق مناصب الشغل وتطوير المنتج المحلي، ومن هنا تسعى مختلف الدول إلى توفير الدعم الكافي لتحفيز روح المقاولاتية وفتح الباب أمام حاملي الأفكار للمبادرة بتجسيدها على أرض الواقع.

أولا: تعريف المقاول:

قبل التطرق إلى ماهية المقاولاتية يمكن الإشارة إلى تعريف المقاول كما يلي:

مصطلح المقاول يرتبط أساسا بعنصر المخاطرة، فهو الشخص الذي يجمع بين عناصر الإنتاج لأجل تحقيق الربح وهو على دراية بأن ذلك قد لا يتحقق له، وإن كان يتعارض هذا مع المنافسة الكاملة، لكن وبعد ظهور أشكال جديدة لهذه الأخيرة في التحليل الإقتصادي أصبح عامل المخاطرة لصيق بالمقاولⁱ.

والمقاول هو مؤسس أو منشأ المؤسسة الذي يعمل على تنظيمها وإدارتها داخليا وخارجيا، ومن الممكن للمقاول أن يظهر في المراحل المتقدمة من حياة المؤسسة، وهي الحالة التي يشتري فيها مؤسسة قائمة أو يخلف شخصا قبل هذا نجد المقاول يرتبط في الأساس بملكية أصول المؤسسة أي برأس المال ويقوم بإدارتها فيصطلح على تسميته بالمسير المالك وقد يتخلى عن إدارة المؤسسة لشخص آخر يعرف بالمسير أو المدير.

وقد اعتبر **J.B SAY** المقاول على أنه المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة، كما عرفه **Schumpeter** بأنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكارⁱⁱ.

وحسب كل من **Julien** و **Marchesney** فهو الذي يتصف بمجموعة من الخصائص يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه المتحمس والصلب، الذي يحل مشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامةⁱⁱⁱ.

ويعرف المقاول على أنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تجسيد فكرة جديدة أو إختراع على أرض الواقع بهدف تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتميز بالثقة في النفس واكتساب معارف تسييرية وقدرة على الإبداع كما يحتاج إلى مجموعة مواصفات تجعل منه مقاول ومسير ناجح منها: الحاجة إلى الإنجاز، الثقة في النفس، الرؤيا المستقبلية، التضحية والمثابرة، الرغبة في الإستقلالية، المهارات (التقنية، التفاعلية، الإنسانية، الفكرية، التحليلية).

ثانيا تعريف المقاولاتية:

يعتبر **Gartner** المقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب القيام بالدراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموعة النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء منظمته الجديدة^{iv}.

أما بالنسبة لـ **Casson** المقاولاتية تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات خدمات و مواد أولية جديدة، بالإضافة إلى إدخال طرق جديدة في التناظر وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها ويتم ذلك عن طريق المقاول، كما أن تفتن المقاول لهذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها^v.

أما **Alain Fayol** فقد حددها على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجه الخطر والتي تدمج فيها أفراد، ينبغي أن تكون سلوكياتهم ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي^{vi}.

كما عرفها الإتحاد الأوروبي على أنها الأفكار والطرق لخلق وتطوير النشاط الاقتصادي، من خلال مزج المخاطرة والإبداع أو الابتكار مع الفعالية في التسيير وذلك في مؤسسة جديدة أو قائمة بحداتها^{vii}.

ثالثا: مقاربات المقاولاتية.

تعدد المقاربات التي تعالج المقاولاتية بتعدد زوايا النظر، ومن أهمها مايلي^{viii}:

1. مقارنة فرصة الأعمال: تركز هذه المقاربة على فكرة الفرصة المقاولاتية حيث تعتبر المقاولاتية على أنها انتهاز أو بالأحرى استغلال للفرص التي يجب على المقاول اكتشافها ثم تقييمها وأخيرا المباشرة في اسغلالها، مثل المفكر (Venkataraman) وفي ظل هذه المقاربة تكون المقاولاتية محصورة في انتاج السلع و الخدمات.

2. مقارنة إنشاء التنظيمات: تنطلق هذه المقاربة من فكرة أن المقاولاتية هي انشاء تنظيمات جديدة في الحد الأدنى وقد تجاوزت الرؤية الحديثة للمقاولاتية في هذا الاطار فكرة انشاء المؤسسات إلى فكرة البروز التنظيمي، أي بروز أشكال جديدة للتنظيم انطلاقا من مؤسسة قائمة من قبل.

3. مقارنة خلق القيمة: تعتبر المقاولاتية كأداة لخلق قيمة جديدة بالنسبة للفرد أو المجتمع ككل فقد عرف (Bruyat) المقاولاتية كموضوع علمي للبحث في الثنائية الفرد وخلق القيمة.

أما (Ronstad) أكد أن المقاولاتية هي المسار الحركي لخلق ثروة إضافية فركز في تعريفه على إنشاء القيمة المضافة، وذلك سواء عبر إنتاج سلع وخدمات جديدة أو عبر إدخال تحويلات على سلع وخدمات موجودة من قبل كما يربط المقاولاتية بعامل المخاطرة.

4. مقارنة الإبداع: ترتبط المقاولاتية بشكل كبير بالابداع، وتعود جذور هذه المقاربة الى الاقتصادي (Schumpeter) الذي أظهر خمس أنواع من الإبداع هي: المواد الجديدة للاستهلاك سواء كانت سلعا أو خدمات أو حتى طرق جديدة لاستغلال مصادر المواد الأولية، الطرق الجديدة للانتاج، الطرق الجديدة للنقل، الأسواق الجديدة وأخيرا الأنواع الجديدة للتنظيم الصناعي، ويقوم المقاول من خلال ابداعه في هذه المجالات بتقديم شيء جديد لم يتوصل اليه غيره.

المحور الثاني: ماهية الذكاء الإقتصادي:

لم تبقى سياسة الذكاء الإقتصادي تقتصر حكرا فقط على الدولة وحدها بل على المؤسسات مهما كان طابعها سواء اقتصادي تجاري أو صناعي أو خدمي بتبني هذه الأخيرة وأخذ نصيبا من المشاركة والمساهمة فيها.

أولا: مفهوم الذكاء الإقتصادي:

لقد ورد أول تعريف للذكاء الإقتصادي سنة 1994 من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، حيث تم تعريفه على أنه مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجية وتتم هذه الأعمال من الناحية القانونية مع كل الضمانات اللازمة في المؤسسة مع توفر كل الظروف الحسنة من جودة وتكلفة وحسن التوقيت من أجل وضع وتنفيذ إستراتيجية متناسقة لتحقيق الأهداف التي وضعتها لتحسين موقعها في بيئتها التنافسية^{ix}.

1. تعريف الذكاء الإقتصادي:

هو التحكم وحماية المعلومات الإستراتيجية الملائمة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وعلى اعتباره ممارسة تنظيمية، فهو منسق لليقظة الإستراتيجية، وحماية المعلومات واستخدامها في عمليات التأثير على الغير^x.

كما يعرف الذكاء الإقتصادي على أنه "مجموعة من الوسائل البشرية والتقنية التي يتم وضعها للوصول إلى تطور مؤسسة اقتصادية ما ويتعداه حتى يشمل اقتصاد بلد ما.

ويمكن تعريف الذكاء الاقتصادي باعتباره وظيفة إدارية تركز على حماية المعلومات الأساسية فهو بذلك يتضمن اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة واستخدامها في التأثير على الغير، حيث يمثل امتداد لليقظة الإستراتيجية، لأنه يتضمن وظيفتين للمعلوماتية، وهما الحماية من كل التهديدات وعلى رأسها تهديدات المنافسين ووظيفة التأثير، كما أن الذكاء الاقتصادي من هذا المنظور هو امتداد لممارسة حب التطلع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم هو نتيجة للمبادرة الفردية ودعم لتكريس الفكر المقاولاتي.

2. خصائص الذكاء الاقتصادي:

ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي^{xi}:

- الاستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات؛
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين؛
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية وتشكيل جماعات الضغط والتأثير؛
- إدماج المعارف العلمية، التقنية، الإقتصادية، القانونية والجيوسياسية؛
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

ثانيا: مكونات الذكاء الإقتصادي:

تقوم عملية الذكاء الاقتصادي على العناصر التالية:

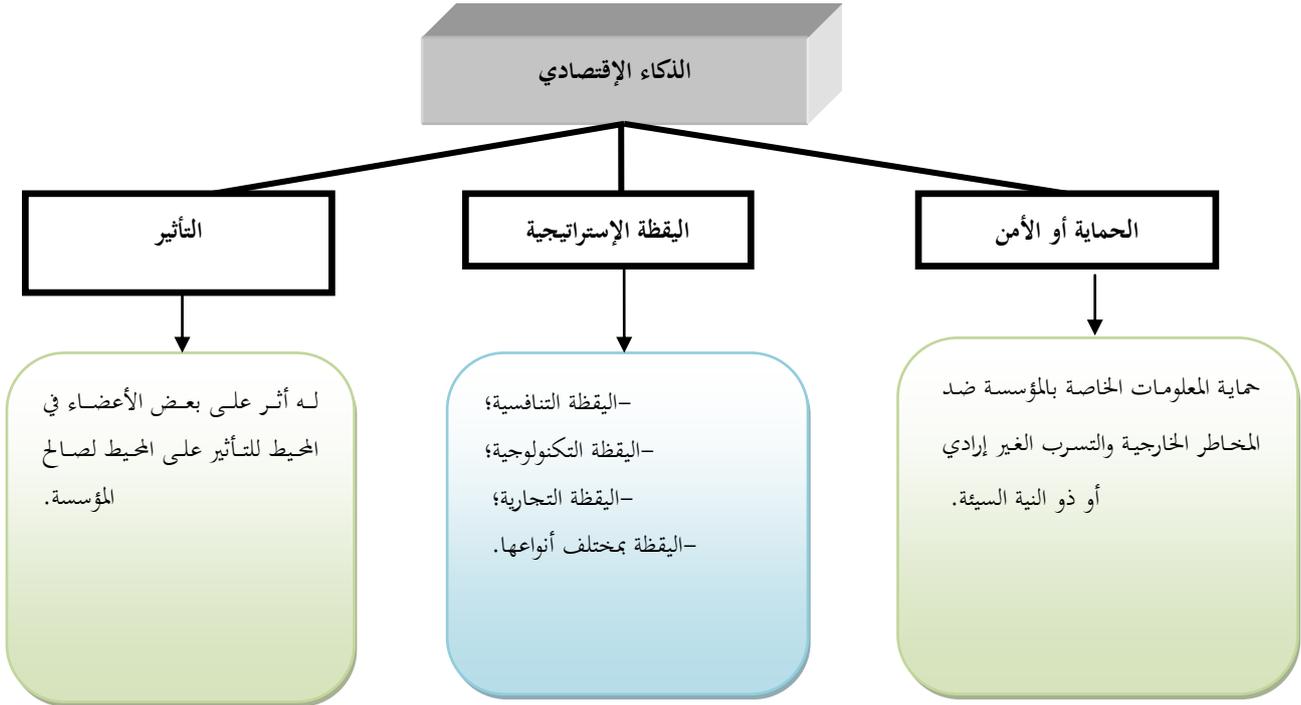
1. اليقظة الإستراتيجية: هي عملية البحث عن المعلومة بصفة مستمرة ومتواصلة سواء كانت هذه المعلومة إستراتيجية أو اجتماعية أو سياسية أو علمية أو تكنولوجية أو خاصة وكل ما يتواجد في محيط المنظمة من فرص وأخطار، فهي تتمثل في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات وكل الاشارات القوية والضعيفة الصادرة عن المحيط الداخلي والخارجي للمنظمة، حيث تلعب اليقظة الإستراتيجية دورا متكاملا في نظام الذكاء الإقتصادي ويمكن تلخيص دورها في أربعة نقاط كما يلي^{xii}:

- أ. التوقع:** وهي توقعات نشاط المنافسين أو تغيرات المحيط؛
- ب. الإكتشاف:** اكتشاف منافسين جدد أو محتملين، المنظمات التي يمكن شراؤها أو التي يمكن إقامة شراكة معها من أجل التطوير
اكتشاف فرص السوق؛
- ج. المراقبة:** مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الإنتاج التي تسمح أو تستهدف النشاط
التنظيمات التي تغير في إطار النشاط.
- د. التعلم:** تعلم خصائص الأسواق الجديدة، أخطاء ونجاحات الآخرين (المنافسين)، مما يسهل تقدير المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير أو بناء نظرة موحدة للمسيرين.

2. الحماية: بالرغم أن من المبادرة تعد من أولويات معظم الأعمال المتعلقة بالذكاء الاقتصادي الحصول على المعلومات النافعة للمنظمة واستغلالها أن إلا الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي لا يمكن تجاهله، باعتبار أن الذكاء الاقتصادي هو مجموع النشاطات المتناسقة للبحث والتحليل والتوزيع ثم الاستغلال للمعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين، هذه النشاطات المختلفة تتم بكل التدابير القانونية مع توفير جميع ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على إرث المنظمة في ظل أفضل شروط الجودة والآجال الزمنية^{xiii}.

3. التأثير: يظهر دور هذا المكون خاصة على مستوى الهيئة المعروفة بإعدادها للنظم والمعايير التي تدير الحياة الاقتصادية من خلال العمل الضغطي "Lobbying" وهو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي بشرح ضرورة وإيجابية قانون ما أو خطورته وسلبياته ولقد أصبح العمل الضغطي يدرس في المدارس الكبرى والجامعات، حيث قامت اللجنة الأوروبية بجعله ضروريا في العملية الديمقراطية فساهم في فعالية القوانين المصادق عليها بعد أن تأخذ في الحسبان رأي المهنيين دون الضرر برأي الآخرين وتحديد الحكم السياسي^{xiv}.

الشكل رقم (01): مكونات الذكاء الإقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مراجع البحث.

ثالثا: أهمية الذكاء الإقتصادي بالنسبة لمنظمات الأعمال:

إن نظام الذكاء الاقتصادي مهم جدا خاصة مع اشتداد المنافسة وسرعة التطورات التكنولوجية وخاصة في ظل تكرار الأزمات الاقتصادية والتي كانت من بينها الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات أغلب دول العالم بما فيه نشاط المنظمات ما فرض هذه الأخيرة وخاصة الناشطة في الدول النامية التي لم تتأثر بالأزمة المالية بسبب تخلفها الاقتصادي، وهنا تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي بحيث يوفر الحماية للمنظمة من التهديدات الخارجية، ويمكنها من الاستيلاء على الفرص قبل منافسيها، وكذا التكيف مع القواعد الجديدة للسوق.

إن توظيف استخدام التكنولوجيا في عالم الأعمال بالشكل الصحيح والفعال يساعد في تحقيق أهداف المنظمات، وذلك من خلال قوة المعلومات التي تعتبر مكونا أساسيا وأحد الأصول بهدف الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات، وتحويل البيانات من مجرد أرقام إلى معلومات ومعارف لمساعدة صناع القرار باتخاذ القرارات الصائبة والإستراتيجية التي تنعكس بشكل جوهري على أسلوب وعمل هذه المنظمات من أجل تحقيق ربحية أكبر في مجتمع أكثر تنافسية.

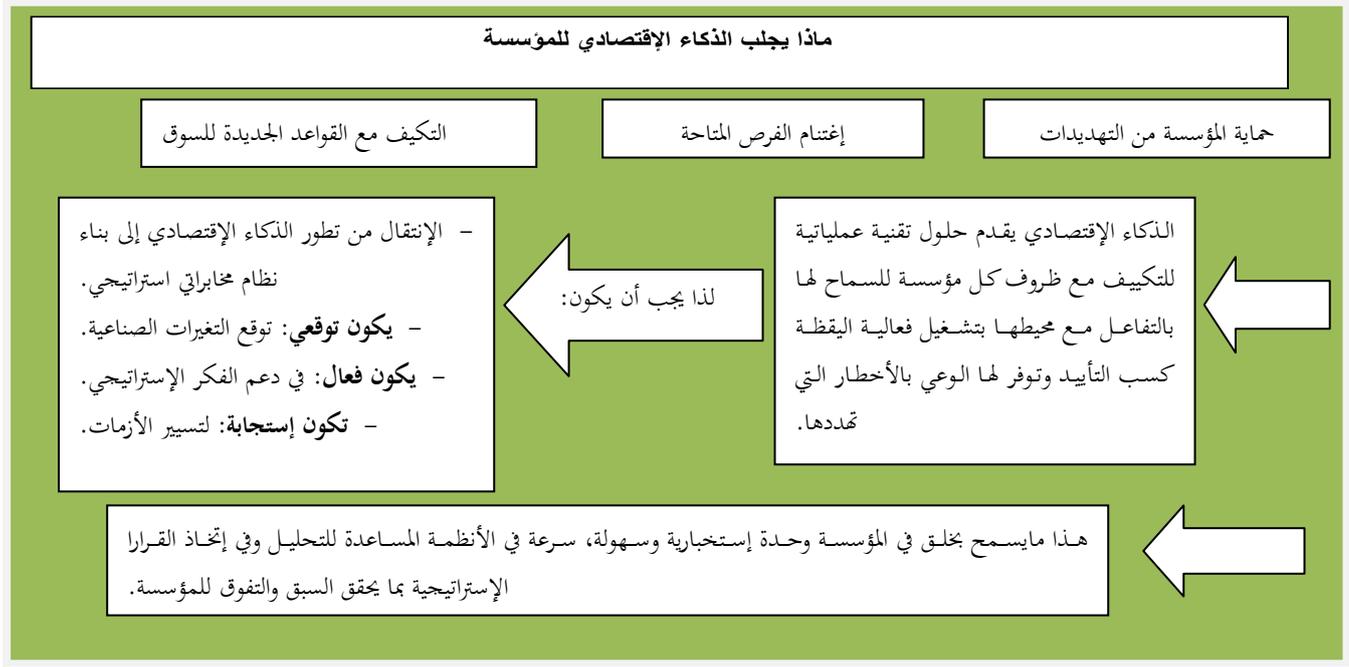
إن الذكاء الاقتصادي يكتسب أهمية خاصة نتيجة لما تشهده بيئات العمل من تغير سريع في البيانات التي تحتفظها المنظمات والمعلومات التي تنتجها، وفي آليات اتخاذ القرار وتعاضم المنافسة على المستويات المحلية والدولية، مما يفرض المزيد من التحديات التي تستدعي توظيف برامج ذكية تساعد مراقبة في أداء العمل وتحديد التغيرات التي يجب إجراؤها، وفي تحديد موقع المنظمة من الأهداف والاستراتيجيات التي وضعتها لنفسها.

إن الانتقال إلى مجتمع المعرفة يمثل طموحا استثنائيا لدى جميع المجتمعات بهدف الاستثمار الأفضل للموارد وخلق حالة تفاعلية بين جميع مكونات المجتمع وربط الأدوات التقنية المستخدمة لبناء نظم المعلومات في قطاع الأعمال مع الأدوات المساعدة في اتخاذ القرار من أجل بناء استراتيجيات الأعمال اعتمادا على المعلومات والمعارف.

كما تظهر أهمية تطبيقات ذكاء الأعمال بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الانتقال من مجرد بناء الأنظمة المعلوماتية في المنظمات إلى تحليل الأعمال عن طريق تجميع المعلومات عن العمليات التي تقوم بها كالتسويق والبيع وأنشطة الخدمات وسلوك العملاء وأنظمة الموردين.

كما تلعب تطبيقات الذكاء الاقتصادي دورا هاما في مساعدة المنظمات على وضع استراتيجياتها المستقبلية والوصول إلى تحقيقها واستخدام هذا النوع من التطبيقات لمواجهة تحديات عالم الأعمال، كما تمكن من الحصول على المعلومات المتعلقة بمختلف المتعاملين الاقتصاديين، والشكل التالي يوضح أهمية الذكاء الإقتصادي بالنسبة للمؤسسة (منظمة، مقاول...).

الشكل رقم(02): أهمية الذكاء الإقتصادي بالنسبة للمنظمة



المصدر: أسماء فيلال، الذكاء الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات "SNVI" روية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص37.

المحور الثالث: دور الذكاء الإقتصادي في استمرارية النشاط المقاولاتي:

نتيجة الانتشار السريع لتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وفي عالم تسوده المنافسة الشديدة أثر ذلك على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمقاول بصفة خاصة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات كبيرة في بيئتها الاقتصادية و التكنولوجية، كما تلاشت الحواجز السياسية، الجغرافية، الثقافية والاقتصادية بين الدول وتقاربت الأسواق في مختلف دول العالم لتشكّل سوقا عالميا موحدًا وبالتالي ازدادت التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في ظل هذه التطورات، الأمر الذي أصبح يؤثر على إستراتيجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع مواجهة المنافسة، فقد وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة و البحث عن السبل الكفيلة لتحقيق بقائها و استمرارها في الأسواق، كل هذه الحتميات أدت إلى بروز فكرة الذكاء الاقتصادي الذي ما فتئت تبرز ضرورته بالنسبة للمقاولاتية والذي يرتكز في الأساس الأول على سبل تحصيل المعلومة و التحكم فيها.

أولا: دور الذكاء الإقتصادي في تنمية تنافسية المقاولاتية:

يساهم الذكاء الإقتصادي في تحسين القدرة التنافسية للمنظمات التي تنشط في إطار المقاولاتي من خلال التأثير على مؤشرات القدرة التنافسية والتي تتمثل في: الربحية، الحصة السوقية، الإنتاجية والتكاليف، حيث أن تحسين الجودة يؤدي إلى تخفيض الخطأ وبحول الفاقد

في ساعات العمل بالنسبة للعمال وبالنسبة للآلات إلى تصنيع السلع وتقديم الخدمات بشكل أحسن، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الإنتاجية والذي ينعكس على تخفيض الأسعار ويعمل على تحسين الحصة السوقية للمقاوله وكذلك الربحية وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمنظمة، حيث يترتب على الذكاء الإقتصادي عدة مزايا تتمثل فيما يلي:

- زيادة جودة الإنتاج والخدمات والذي يؤدي إلى كسب رضا العميل وبالتالي زيادة كمية المبيعات ومن ثم تزداد الربحية.
 - زيادة الفعالية التنظيمية بحيث يعزز ذكاء الأعمال قدرة أكبر من العمل الجماعي وتحسن الاتصالات وتحسن العلاقة بين الإدارة والموظفين.
 - تحقيق رضا العامل بحيث يركز ذكاء الأعمال على احتياجات العامل وبالتالي معرفة ما يجب أن تقدمه له التقنيات والمواصفات التي يرغبها، ويتحقق تبعاً لذلك الاحتفاظ بالعملاء وجذب عملاء جدد مما يترتب عليه تقليل الخسائر في المبيعات.
 - الاستعانة بالتقنيات الحديثة فالعامل يرغب دائماً في الاستعانة بكل ما هو جديد ويعمل ذكاء الأعمال على تقديم الجديد سواء كان ذلك في المواصفات أو التصميم أو الإنتاج.
 - تقليل الخسائر حيث أن الأخذ بذكاء الأعمال يؤدي إلى الحد من خسائر العامل سواء تمثل ذلك تكلفة الأجزاء التالفة تكلفة الإصلاح وتقليل الغرامات.
 - هذا بالإضافة إلى ما يلي:
 - تحقيق قدرة المقاوله في مواجهة المتغيرات المختلفة التي تواجهها.
 - الحصول على حصة سوقية أكبر والأرباح من خلال توسيع نشاطاتها.
 - تعزيز القدرات التنافسية للمقاوله من خلال تحسين وجودة الخدمات والسلع المقدمة والسيطرة على كلفتها وأسعارها وتوفيرها للمستهلكين ورفع معنوياتهم من خلال تحسين جوانب المناخ التنظيمي المختلفة.
 - السعي المتواصل لتحسين مختلف الجوانب التنظيمية والبشرية والتكنولوجية مما ينعكس على الارتقاء بالفعالية وتعزيز البقاء التنظيمي.
 - مواكبة التطورات التكنولوجية المختلفة لبناء السمعة والصورة الجيدة للمقاوله.
 - ومن أهم المزايا التنافسية التي يحققها ذكاء الأعمال في المقاوله ما يلي:
 - المعرفة المعمقة للأسواق.
 - اكتساب موقع قوة من أجل طرح سلعتها وخدماتها المبتكرة في السوق.
 - الزيادة من أثر التآزر في المنظمة والحصول على مورد وافر من المعارف والخبرات.
 - ضمان الاستجابة الجيدة للحاجيات الزبائن والتسيير الجيد للوقت في كل نشاطاتها.
 - التحسين الدائم في علاقاتها مع زبائنها ومورديها والتحسين المستمر للسلع والخدمات.
 - ومن متطلبات تحقيق فعالية ذكاء الأعمال في تحسين تنافسية المقاوله يجب توفر الشروط التالية:
 - توفر إرادة قوية من طرف المنظمة، بحيث يجب اعتبار الذكاء الإقتصادي كوظيفة إدارية هامة في المنظمة.
 - وجود اتصال داخلي من طرف إدارة المنظمة في أسرع وقت، وذلك من خلال مختلف المستويات التنظيمية.
 - توفير كافة الشروط الضرورية لترقية ذكاء الأعمال في المنظمة مثل تسخير الوقت، الوسائل الأساسية والميزانية الملائمة.
 - وجود تعاون جماعية بين مختلف الموظفين لأن ذكاء الأعمال عمل جماعي وليس فردي.
- ثانياً: دور الذكاء الإقتصادي في تحقيق التطوير والإبداع والتميز في المقاولاتية:**
- تعود إستراتيجيات التميز في المنظمات التي تنشط في الإطار المقاولاتي إلى طرح منتجات ذات تنافسية عالية في الأسواق معتمدة في ذلك على المعلومة التي تعد سلعة غير مادية وبذلك تعد المعلومة مصدراً للأرباح وضماناً لاستمرار وبقاء المقاوله.

للمحافظة على الميزة التنافسية بين منافسيها ينبغي على المقاول أن تكون سباقاً في الحصول على المعلومات والإشارات التي تسمح لها بالتنبؤ بالاحتياجات ورد فعل السوق فمثلاً: إطلاق منتج جديد، التغيير في التشريعات والقوانين، اكتشاف بعض التطورات والتكنولوجيات الجديدة...

فتطور الذكاء الإقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المقاول كما أن تطبيقه فيها يعتبر عاملاً لتطوير إدارة المعلومة وتدقيقها داخل المنظمة.

ويعتبر الذكاء الإقتصادي طريقاً إلى الإبداع فقد أظهرت التطورات الحديثة للأعمال المرتبطة بالإبداع الدور المهم للمعلومة واستغلالها الفعال في تطوير الإبداع لذلك فإن ضرورة أخذ واستغلال إشارات وحركات المحيط بطريقة مستمرة تبدو من الأعمال المميزة للذكاء الإقتصادي كما أن المشاريع الإبداعية تتميز بدرجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد من سلوك المستهلك، عدم التأكد من التطور التكنولوجي).... ومن هنا يمكن القول أن الإشكالية الأساسية للنمو أو التطور الإبداعي في المنظمة تتمثل في البحث عن الطرق الكفيلة بإدارة فعالة لعدم التأكد وذلك عن طريق إدارة المعلومات التي تعتبر من عوامل الإبداع.

وتعتبر مختلف أنواع اليقظة والذكاء الإقتصادي بمثابة وسائل مميزة لإدارة التأكد والمعلومة كما أنها تسمح بطريقة حديثة وديناميكية بتحديد مختلف القوى المحركة لمخطط المنظمة كشرط أساسي لتفاعلها مع هذا المحيط، ومن هنا يبدو الدور المركزي للمعلومة في حركة الإبداع وذلك من خلال مساهمتها في تكوين الذكاء الإقتصادي في المنظمة واستخدامها لأغراض التخطيط الإستراتيجي.

ثالثاً: مساهمة الذكاء الاقتصادي في توليد الأفكار الريادية للمقاولاتية:

إن استخدام الذكاء الاقتصادي يساعد على تحقيق العديد من خصائص الشخصية المقاولاتية كما يلي^{xv}:

- **اتخاذ القرار:** غالباً ما تتميز الشخصية الريادية بالحماسية وهي عبارة عن مجموعة معقدة من الأنشطة والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها على الأشخاص اللذين يرغبون في تحقيق هدف معين، وبالنسبة لـ BEGLEY هذا العامل هو الإجابة على التحدي المرفوع من طرف شخص معين، وأعراضه عليه تتمثل في الاستعجال والتطلع والنشاط الحماسي والتنافس الدائم، ويعمل هذا العامل على تحقيق الميزة التنافسية للمقاولاتية نظراً لما يوفره لها من إيجابيات التنافس حتى مع نفسها، وهناك العديد من الدراسات التي بينت الأثر الإيجابي للذكاء الاقتصادي على توفير المناخ المناسب لاتخاذ القرارات، إذ بين في هذا الإطار SERGE أن الأثر الإيجابي يتحقق من خلال استناد الذكاء الاقتصادي على منهج مقبول على نطاق واسع، كونه يتضمن عدة مراحل هي نفسها المراحل التي تتضمنها عملية اتخاذ القرار، كتحديد الاحتياجات، البحث وانتقاء المعلومات، المعالجة، التحليل والاستخلاص، ومن هنا يلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين اتخاذ القرار ومفهوم الذكاء الاقتصادي، فلا يمكن تصور قرار من شخصية مقاولاتية يفتقر إلى البحث الدقيق عن المعلومات وتكييفها لخدمة أهداف المؤسسة (المقاول).

- **القدرة على إقناع المحيط الداخلي للمؤسسة:** فالمقاول لديه القدرة على توجيه المجموعة العاملة معه من عمال ومسيرين، لخدمة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وذلك بواسطة أفكاره، سلوكه والتزاماته اتجاههم، وتتأتى هذه القدرة بالدرجة الأولى من خلال ممارسته لوظيفة التأثير، حيث بينا سابقاً أن هذه الوظيفة تهدف إلى تغيير المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

- **ترجمة الأهداف إلى إجراءات:** تتميز الشخصية المقاولاتية بالتحديد الدقيق للأهداف الأساسية والثانوية، ثم ترجمتها إلى إجراءات عملية، عن طريق الاتصال الفعال بالمجموعة، مما يساعد على خلق التناسق والوحدة في تجسيد أفكار المقاول، كما يساعد الاتصال من هذا النوع على التماس فرص النجاح لدى الأطراف العاملة تحت سلطة المقاول.

- **قابلية التعلم:** يتميز المقاول بقوة الاستيعاب وأخذ العبر والدروس والاستفادة من الفشل وتجارب الغير، كما يتميز بعدم خشيته للانتقاد وجعل كل تلك الدروس فرصاً لتنمية رد الفعل.

- **حسن الاستماع للغير:** إذ يقوم المفاوض بالاستماع إلى كافة أعضاء المجموعة العاملة معه دون إهمال أي طرف، شرط أن يضع أسس وضوابط لتقييم الآراء و التحقق من صحتها، وذلك بهدف تدنية حدة عدم تماثل المعلومات بينه وبين الأطراف الداخلية للمؤسسة.

- **التحفيز:** لعل أهم خاصية من خصائص الشخصية المقاولة هي التحفيز والتي ينظر إليها من جانبين: حيث يعبر الجانب الأول عن محفزات المفاوض (كالربحية، تحقيق الذات، اكتساب مهارة)، أما الجانب الثاني من التحفيز فيبرز من خلال قدرة المفاوض على تحريك المجموعة للعمل على تحقيق أهدافه المقاولة، كرفع أجور العمال، نشر طرق الترقية، تحسيس العمال والمسيرين بالثقة والأمان.

- **القدرة على التشخيص:** ومن خلالها يتمكن الفرد من تحديد نقاط القوة وتعزيزها وتحديد نقاط الضعف لتجنبها وتدنية أثارها.

رابعا: محددات استخدام الذكاء الاقتصادي في النشاط المقاولة:

تمثل المعلومات تحديا استراتيجيا لمختلف المؤسسات وبفضلها تتمكن من تحديد مختلف الفرص والتهديدات، كما تمكنها من تطوير شبكة تكيف المؤسسة مع المحيط الذي تعمل فيه، وعلى الرغم من خصوصية المفاوضة تجاه نظام المعلومات، إلا أنها تتميز بسهولة تطبيق عوامل الذكاء الاقتصادي، هذه الأخيرة حصرها GHILHON A. في النقاط التالية^{xvi}:

- **الثقافة التنظيمية الجيدة:** ترتكز مختلف القرارات في المفاوضة بالقرب من المسير، وهو ما يستجيب إلى تسهيل الوظيفة الاستعلامية، لأن القرارات والمعلومات تمر عبر المسير نظرا لضعف العلاقات السلمية في اتخاذ القرار، لان المسير في غالب الأحيان يكون مالكا للمؤسسة، وفي هذه الحالة بدلا من أن يكون الحجم عائقا يصبح يؤدي دورا هاما في تركيز مجال البحث عن المعلومات.

- **السلوك الجيد للتغيير:** في المفاوضة هناك تداخل كبير في المهام والأنشطة، ناتج بالدرجة الأولى عن ميزتها في عدم اختصاص مستخدميها خاصة المؤسسات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة بدلا عن كثافة رأس المال، وهو ما يرفع من مرونتها، هذه الأخيرة تساعد على سرعة التأقلم مع الإختلالات الاقتصادية والتغيرات التي يفرضها المحيط.

- **سهولة جمع العمال والمستخدمين:** تتميز المفاوضة بقدرتها على وضع رؤية جديدة ثم تعبئة كل الجهود من أجل تأطير وتجسيد تلك الرؤية، إذ أن وظيفة المسير لا تقتصر على تشكيل الفكرة، بل تمتد إلى إيصالها للغير ومن ثم إلى تطبيقها، وفي هذا الإطار يرى كل من **NUNUS** و **BENNI** أن قدرة المؤسسة تكون محدودة بالأفكار التي يمكن لها إيصالها للمحيط الداخلي والمحيط الخارجي، ومن خلال القدرة على إقناع المحيط الداخلي والخارجي، يتم الاستفادة من الذكاء الاقتصادي، كفن للتأثير في الغير، عبر صناعة الأفكار ثم تجسيدها على أرض الواقع، أي ترجمة الأهداف إلى إجراءات.

بين **LARIVETS** أن الحجم، قطاع النشاط و الانضمام إلى مجموعة، ليست من محددات استخدام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة، مما يؤكد أن المفاوضة لا تتأثر بحجمها من حيث البحث عن المعلومات واستخدامها في التأثير على محيطها، وفي مقابل ذلك بين أن هناك مميزات ترتبط بكفاءة الإدارة في إنتاج وتبليغ المعلومات التي يبني عليها الذكاء الاقتصادي، ومن بين تلك المميزات ما يلي:

- وجود نظرة إستراتيجية لدى المؤسسة.

- ممارسة بعض سلوكيات الميزة التنافسية كالتنوع والتمايز.

- إتباع إستراتيجية الإبداع والابتكار.

- توفر البعد الدولي للمنافسة.

خامسا: تحديات تطبيق الذكاء الإقتصادي:

تمثل التحديات التي تقف دون التطبيق السليم لآلية الذكاء الإقتصادي فيما يلي^{xvii}:

1. التحديات السياسية:

مراقبة البيئة الخاصة بالأعمال التجارية من أجل الحصول على استخدام المعلومات المتعلقة بالأحداث والاتجاهات في البيئة الخارجية لهذه المؤسسات، ويتم ذلك بناء على قرارات قادة الأعمال التجارية بمساعدة منظماتهم مثلا الذكاء الإقتصادي في اليابان مبني على تعبئة النخب اليابانية مسألة الاقتصاد في وضع رؤية وقائية للحفاظ على استغلال اليابان لمواجهة الاحتياجات التجارية للسلطات الغربية، أما في فرنسا فالذكاء الإقتصادي يستخدم من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية حيث تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الديمقراطيات الغربية عن طريق استخدام الدوائر السرية من اجل تعزيز مصالحها الاقتصادية.

2. التحديات الاقتصادية:

هو التمييز بين الذكاء الإقتصادي في شكل التكنولوجيا المباشرة وغير المباشرة، و يبدو ذلك من تزايد براءات الاختراع الذي ينطلق من زيادة معدلات نقل التكنولوجيا عن طريق سلسلة البحوث والتطوير والإنتاج. واستخدام الذكاء الإقتصادي المكتسب خارج التعزيز يحد من القدرة التنافسية للمؤسسات العملية بشكل مستمر والذي يعبر عن الثقافات الوطنية وفي الواقع فان الأمن الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي. والأمن يشجع الحكومات على دعم الشركات في سعيها للحصول على القدرة التنافسية والدفاع عن المصلحة الوطنية، كما يجب على الحكومات تقديم يد المساعدة في مجال التعليم وتعليم القادة الأعمال التجارية مع استخدام الذكاء الإقتصادي لتعزيز القوة الاقتصادية في مجال الإدارة مع دعم القطاع الخاص الذي لا يقل أهمية للوصول إلى حجم المعلومات الكبيرة عن التجارة الدولية. مثلا الولايات المتحدة تستخدم الذكاء الإقتصادي في تعزيز القدرة للمؤسسات على المنافسة في السوق العالمية، مع مواجهة التحديات المتمثلة في مكافحة التجسس الذي يهدد المؤسسات ويعتبر السبب الرئيسي في الجهات الفاعلة في المجتمع الذكاء الإقتصادي للولايات المتحدة.

3. التحديات التكنولوجية:

يبدو واضحا من خلال المنافسة الدولية المتزايدة ذات الشراسة في مجال الممتلكات في إطار الجوانب الصناعية براءات الاختراع والعلامات التجارية، والتصميمات والإنسان، حقوق الطبع والنشر، والتكنولوجيا، برامج الحماية، نقل التكنولوجيا، براءات الترخيص قانون المنافسة... الخ، ويؤكد "صومني" المحافظة على البحث والابتكار والاستثمار وتأمين الممتلكات ووضع إستراتيجية للتسويق و البحوث و إنشاء الأعمال التجارية و التعاقد من الباطن. ومن التحديات السابقة الذكر نصل إلى إنشاء النظم الوطنية للذكاء الإقتصادي والذي يعرف على أنه وضع العمل والتنسيق بين جميع النظم الفرعية التي يتكون منها نظام الذكاء الإقتصادي للبلد. وكتيجة يمكن التوصل إليها من خلال تطرقنا للذكاء الإقتصادي يمكن اعتباره كفلسفة وإتباع نهج استدلال لإدارة المعلومات لاتخاذ القرارات السليمة مع استخدامه للمعرفة في توفير الميزة التنافسية و كذا استخدامه كنظام للمراقبة الاقتصادية في ميادين التنفيذ، والكفاءة في إدارة المشاريع ومعرفة تكنولوجية جيدة مجال المعلومات والاتصالات.

المحور الرابع: إمكانية إستفادة المقاولاتية من الذكاء الإقتصادي في الجزائر.

يمكن للنشاط المقاولاتي في الجزائر الإستفادة من إستراتيجية الذكاء الإقتصادي من أجل زيادة تنافسيتها والمحافظة على إستمراريتها، حيث أن الدولة الجزائرية بدلت الكثير من الجهود في سبيل تطوير آلية الذكاء الإقتصادي إلا أن ذلك غير كافي نظرا من العقبات العديدة التي تحول دون تحقيق ذلك مما أوجب العمل على تحطيمها.

أولاً: واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر:

جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة لمعدل المقاولات الناشئة من بين 78 دولة شملها المسح سنة 2013 حيث يلاحظ من الجدول رقم تسجيل انخفاض ملحوظ في مؤشر المقاولاتية الناشئة إذ انخفض من 11.3% سنة 2011 إلى نحو 1.62% سنة 2012 وهذا ما يعكس نسب الفرص المتاحة والغير مستغلة في الاقتصاد الجزائري وعدم تشجيع نشأة مثل هذا النوع من منظمات الأعمال. وهو نفس الشيء بالنسبة لمعدل ملكية المؤسسات الجديدة حيث نجده منخفضا والجزائر تقع في المراتب الأخيرة مقارنة بالدول التي شملها المسح، وهذا الترتيب يعكس تفضيل الفرد الجزائري التوظيف في مؤسسات أخرى مثل مؤسسات القطاع العمومي. وبالنسبة لمعدل الأنشطة المقاولاتية المبكرة نجده انخفض من حوالي 16.7% سنة 2009 إلى نحو 4.9% سنة 2013، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن مناخ الاستثمار في الجزائر والذي يتميز بطول الإجراءات الإدارية المعتمدة لإنشاء مؤسسة خاصة والتكاليف المرتفعة لخلق مؤسسة.

يشير ارتفاع معدل ملكية المؤسسات القائمة من معدل النشاط المقاولاتي إلى أن البلد يعمل على تشجيع وتطوير المؤسسات من خلال توفير البيئة المناسبة لنمو المؤسسات وضمان إستمراريتها، وفي الجزائر نلاحظ أن هذه النسبة جاءت منخفضة مما يعطي صورة واضحة عن تقصير الدولة في تقديم الدعم الكافي لأصحاب المؤسسات بغرض تنمية أعمالهم، إضافة إلى تزايد توقف المؤسسات المنشأة من قبل الأفراد.

إلا أن انخفاض معدل توقف المؤسسات في الجزائر يعتبر نتيجة إيجابية حيث امتلك المقاولون سنة 2013 نحو 3.3% من المؤسسات المقاولاتية ثم قامو بتوقيف نشاطاتها هذه النسب تضع الجزائر ضمن الدول التي تمتاز بمعدل منخفض لتوقف مؤسساتها، إلا أن انخفاض هذا المعدل لا يعكس ازدهار النشاط المقاولاتي حيث أن ذلك يعود إلى العدد القليل لهذه المؤسسات وليس لنسبة المؤسسات التي توقفت عن نشاطها.

بالنسبة لمعدل دخول المقاولاتية بداعي الضرورة أو داعي الحالة المعيشة من معدل TEA في الجزائر فقد إرتفع سنة 2011 إلى 36.5% وهذا نتيجة للدعم المقدم للأفراد لخلق نشاط مقاولاتي ومن تم خلق فرص العمل، ثم إنخفضت هذه النسبة إلى نحو 21.3% سنة 2013.

أما عن المقاولاتية بدافع التطور كنسبة من معدل TEA فقد ارتفعت من نحو 46.4% سنة 2011 إلى 62.3% سنة 2013 وذلك يعكس زيادة إدراك الأفراد للفرص الموجودة في الإقتصاد الجزائري مع تزايد ثقافة روح المقاولاتية لدى الشباب خاصة الجامعيين منهم.

الجدول رقم (01): النشاط المقاولاتي في الجزائر حسب المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM):

السنوات	2013	2012	2011	2009	النشاط المقاولاتي
معدل المقاولاتية الناشئة	2.2	1.62	5.3	11.3	
معدل ملكية المؤسسات الجديدة	2.6	7	4	5.6	
معدل الأنشطة القاولاتية في المرحلة المبكرة (TEA)	4.9	9	9.3	16.7	
معدل ملكية المؤسسات القائمة.	5.4	3	3.1	4.7	
معدل توقف المؤسسات عن العمل.	3.3	7	9.5	7.9	
المقاولاتية بدافع الضرورة (نسبة من معدل TEA)	21.3	30	36.5	18	
المقاولاتية بدافع التطور (نسبة من معدل TEA)	62.3	47	46.4	51	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على التقارير السنوية للمرصد العالمي للمقاولاتية (GEM) للفترة (2009-2013).

ثانيا: واقع إستخدام الذكاء الإقتصادي وإمكانية إستفادة المقاولاتية منه في الجزائر .

لكون الجزائر جزء لا يتجزأ من الخارطة الاقتصادية للعالم، شهدت هي الأخرى تحولات في بيئتها الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، مما جعلها تبني مبدأ اقتصاد المعرفة و تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى مختلف أجهزتها و مؤسساتها. حيث بات من الضروري البحث عن الوسائل الملائمة لاكتساب مزايا تنافسية و تدعيم الحصص السوقية، مما يتطلب قفزة نوعية في الانتقال من اقتصاد الكم إلى اقتصاد النوع ، لاسيما الاقتصاد المعتمد على المعرفة، الذي أصبح ضرورة حتمية لتطوير أداء و فاعلية المؤسسات، والذكاء الاقتصادي هو من بين الوسائل الضرورية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتحقيق التنمية الإقتصادية المطلوبة في جميع المستويات. لذلك أصبح من بين المواضيع التي تشغل اهتمام الدولة الجزائرية، ويتجلى ذلك من خلال سعيها لدعم إستراتيجيته المؤسسات ومساعدتها على التكيف مع متطلبات الذكاء الاقتصادي.

1. جهود الدولة الجزائرية في مجال الذكاء الإقتصادي:

عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و ذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.

حيث يعرف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية على أنه عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات كلي وجزئي وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى.

وبالنظر إلى تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية نجد أنه يتكون من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها وتبويبها على النحو التالي^{xviii}:

أ. **نظام المعلومات الإحصائية:** حيث يعتبر النواة الأساسية التي يمكن من خلالها تجسيد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وهذا النظام هو عبارة عن " مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار" وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام:

- المراكز الوطنية للإحصاء؛
- المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات
- البنوك المركزية؛
- المراكز المتخصصة الأهلية (الخاصة)؛

ب. **نظام المعلومات المحاسبية:** ويعني هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها ثم نشرها، ليتسنى للمهتمين بها الاستفادة منها .ويعتبر نظام المحاسبة الوطنية جوهر هذا النظام، والذي هو عبارة عن أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، ويرمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطاتها، ويسمح بتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين كل ذلك في إطار محاسبي مشترك و دقيق.

و يمكن أن يمثل هذا النظام كل من:

ب.1. **الجهات الجبائية:** والتي تحصل على المعلومات من خلال ما يخوله لها القانون من إلزامية التصريح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات؛

ب.2. المؤسسات المالية: البنوك، مراكز التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي، الخ، وما تشترطه من معلومات للتعامل مع أي مؤسسة؛

ب.3. المؤسسات الاقتصادية: (الخاصة والعمومية) والتيتملك نشرات خاصة بها يمكن أنتصدرها دوريا لتمكن المهتمين مساهمين، دارسين... الخ من معرفة وضعياتها المالية.

ج. نظام المعلومات التسييرية: ويتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويمكن أن يعبر عن هذا النظام كل من:

- الوزارات المعنية: المالية، السياحة، الزراعة، الصناعة... الخ؛

- المديرات التابعة للوزارة جهوية أو محلية؛

- المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

د. مراكز البحث و التوثيق: وتتمثل فيم جموع المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة، كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات أو لغيرها، بالإضافة إلى كالمراكز التوثيق.

هـ. أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية:

- الاتصال عن بعد؛

- الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛

- الإلكترونيك وتقاطعتهما.

وتفاعل هذه العناصر يستوجب دعم وتطوير مجموعة من الوسائل من خطوط الهاتف، أجهزة الكمبيوتر، البرامج المعلوماتية، شبكات الانترنت... الخ، وعليه يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا شتى، لعل أهمها سرعة الاتصال والتوصيل (الإعلام).

وقد ترجم إهتمام الحكومة الجزائرية بالذكاء الإقتصادي من خلال إنشاء المديرية العامة للذكاء الإقتصادي، الدراسات والاستشراف على مستوى وزارة الصناعة وترقية الإستثمار، ولتدراك التأخر المسجل في مجال الذكاء الإقتصادي قررت الوزارة مرافقة المؤسسات الوطنية وهيئات الدولة لدى تودها بالأنظمة والبرامج اللازمة لبلورة هذا التصور على غرار خلايا الرصد التي من شأنها أن تسمح لها بجمع واستغلال المعلومات الإقتصادية بشكل أحسن وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للذكاء الإقتصادي والدراسات والإستشراف التابع للوزارة بإنشاء مشروع عمومي يتمثل في برنامج مرافقة بمس 11 مؤسسة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، الميكانيك وصناعة الإسمنت... الخ.

محضر المرافقة هذا يقضي بخلق شراكة بين المديرية العامة للذكاء الإقتصادي وتلك المؤسسات بغرض تمكينها من إنشاء خلايا للمتابعة والاستشراف مهمتها الأساسية تحضير تلك المؤسسات لدخول المنافسة عبر الحصول على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنها من التحكم أكثر في المعلومة الإقتصادية وفي تطورات المنتج الذي تقدمه ومن ثم التموقع جيدا تحسبا لمنافسة أي منتج خاصة المستورد كما تقوم هذه الخلايا بالبحث عن أسواق جديدة والتحكم في التشريعات ذات الصلة بنشاطها وكذا في التكنولوجيات الحديثة وبالتالي فهمه تلك الخلايا هي تمكين تلك المؤسسات من استغلال كافة الفرص المتاحة لها في السوق الوطنية وحتى الخارجية.

2. دور الدولة في مساعدة المؤسسات في مجال الذكاء الاقتصادي

إن الذكاء الاقتصادي ليس حكرا على الدولة أو على المؤسسة بل هو مفهوم يخص كلا الطرفين، إلا أن الدولة تستخدمه من خلال رؤية عامة، في حين تستخدمه المؤسسة من خلال رؤية خاصة، و بالتالي فان الأهداف و الوسائل تختلف، بدون تناسي أن نتائج

- المؤسسات لها تأثير على الدولة و نشاطات هذه الأخيرة تؤثر على المؤسسات، و بالتالي فان دور الدولة يتمثل في توجيه سياسة الذكاء الاقتصادي و توفير الوسائل الضرورية للمؤسسات من أجل تطبيقه و هذا عن طريق ما يلي^{xix}:
 - تهيئة الجو والظروف الملائمين لمساعدة المؤسسات على تحطى العقبات التي تتخبط فيها.
 - التقليل من الالايقين، معتمدة في ذلك على وزن القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني و أهمية هياكله في الميدان أجهزة الإحصاء، السفارات، غرف التجارة... إلخ.
 - تعريف المحاور الأولية في التنمية وإبراز النشاطات الفعلية للذكاء الاقتصادي.
 - تثبيت المصطلح في الميدان، حيث يعتبر أول عقدة بالنسبة لانطلاقة المؤسسات.
 - التعريف بالنشاطات ذات الأولوية الحالية من خلال التوجيهات الإستراتيجية التي تنشئ نظرة واضحة حول الموضوع.
 - توفير المعلومات الموثوقة و المصدقة من خلال إنشاء منظمة مركزية مرتبطة مباشرة بالحكومة، أو طرح ممثلين لدى الوزارات المهمة، و منظمات أخرى مثل: الجمارك، الديوان الوطني للإحصاء، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي... إلخ.
- ويمكن تلخيص الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في مجال الذكاء الإقتصادي على مدار 10 سنوات في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): جهود الدولة الجزائرية في مجال الذكاء الإقتصادي.

السنة	الحدث
2000	دراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري لقياس مدى قيامها بالإستثمارات غير المادية والبحوث المرتبطة بالمعلومات.
2002	تنظيم ملتقى حول الذكاء الإقتصادي بفرنسا منظم من طرف World Trade Center Local
2004	تنظيم ملتقى حول اليقظة التكنولوجية في المؤسسة الجزائرية من طرف مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية في الجزائر.
2005	أول ملتقى دولي بالجزائر العاصمة حول الذكاء الإقتصادي واليقظة.
2006	دعوة مجلس الحكومة المؤسسات بتبني الذكاء الإقتصادي
2007	تبنى الإستراتيجية الصناعية. تأسيس أول مدرسة جزائرية للذكاء الإقتصادي.
2008	تنظيم ملتقى دولي حول حكامه المؤسسات والذكاء الإقتصادي منظم من طرف جامعة التكوين المتواصل خلق مديرية الذكاء الإقتصادي.
2009	تنظيم وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات ملتقى حول الذكاء الإقتصادي بالجزائر العاصمة.
2010	تنظيم الملتقى الرابع حول الذكاء الإقتصادي بالجزائر بشراكة مع وزارة الصناعة والإستثمار (MIPI).
2011	تنظيم المؤتمر الخامس حول الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية ضمن مجموعة VIP تحت إشراف وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمار.
2012	تنظيم الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الإقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

المصدر: أسماء فيلال، الذكاء الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات "SNVI" روية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص.108

3. تحديات إستخدام الذكاء الإقتصادي في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في مجال الذكاء الإقتصادي إلا أن ذلك لا يزال يسجل بعض النقائص من بينها^{xx}:

- أ. ضعف التناسق بين المنظمة والمحيط العلمي:
- وذلك يتعلق بغياب التكامل بين قطاعي الأعمال والبحث العلمي الذي تشهده الجزائر والذي يرتبط بما يلي:
 - غياب التحسيس من طرف المحيط الجامعي: حيث أن أغلب التوصيات المتوصل إليها من خلال المنتقيات واللقاءات التي تناولت هذه الموضوع بقيت دون متابعة وإهتمام من الجهات المعنية.
 - وسط أكاديمي ضعيف المرودية إذ لا يوجد تامين لنتائج البحوث العلمية: أي غياب الإهتمام من طرف المحيط الأكاديمي مع نقص البحوث العلمية التي تدرس تطور المفهوم في هذا المجال في كل الجامعات والمدارس العليا ومعاهد التعليم العالي؛
 - عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتلج أبحاثها بفعالية مع فتور العلاقة بين المنظمات والجامعة الجزائرية؛
- ب. نقص المعلومات على مختلف المستويات: تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات ومنها مايتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في إتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه وذلك كمايلي:
- نقص المعلومة الاقتصادية: وذلك خاصة فيما يتعلق بنقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل، نقص المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
 - نقص المعلومة المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني): حيث يفتقر صاحب المشروع أو المنظمة إلى معلومات ضرورية لإتخاذ قرار الإستثمار مثلا تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الإمتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين (المحلين والأجانب)، المنافسين المحتملين.
 - نقص المعلومة المتعلقة بالمحيط الأجنبي(الدولي): يشكل غياب مثل هذه المعلومات خطرا يهدد وجود المنظمات الجزائرية وخاصة المقاولاتية منها فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول.
 - عدم وجود هيئات متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها؛
 - غياب البعد الإستشراقي لأغلب المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية كمصنع الحجار بعنابة والطريق السيار شرق غرب.

4. متطلبات تفعيل الذكاء الإقتصادي في الجزائر لتحقيق استمرارية النشاط المقاولاتي في الجزائر.

- وقد أوصى المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي في التقرير السابق بجملة من الاقتراحات تضمنت تامين مقومات اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي في الجزائر وإتاحة الفرصة لباقي الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للمشاركة في صياغة إستراتيجية لإرساء عمليات الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية على المدى القصير والتي يمكن لها أن تضمن استمرارية النشاطات الاقتصادية بما فيها المقاولاتية منها ومن هذه التوصيات يمكن أن نذكر ما يلي^{xxi}:
- أ. دعم الشفافية والنشر: على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف التي تميز الظواهر والسلوكيات.
- ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجيع التعاون بين المؤسسات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات واستغلالها كمصدر للسلطة وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المؤسسات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين.
- ب. تطوير البرامج البيداغوجية: من واجب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات على اختلافها، ويراعى في ذلك انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة والغرض من ذلك تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام، ولن يتحقق ذلك إلا باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات ومراكز التكوين المحلية والأجنبية.

ج. تفعيل دور الغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية: تستحوذ هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات ووسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المردودية والنوعية وإعادة تأهيل أفرادها ويضعها دورها كحلقة أساسية في سلة الاستثمار ولمقاولة في مصب اهتمام طالبي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، إلا أنه من الأساسي تحديد إستراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها على المستوى القومي، الإقليمي والعالمي.

د. توفير شبكات البنوك والمؤسسات المالية الدولية: تعتبر هذه المؤسسات سلاح ذو حدين يتمثل الحد الأول في كونها مؤسسات مهيكله للإقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الإستراتيجيات التسويقية أما الحد الثاني فيتمثل في قدرتها على تمويل مشاريع الذكاء الإقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن أقل ما يقال عنهم أنهم مرجحون للمؤسسة.

هـ. إنشاء هيئات دعم وتنمية الاستثمار: عمدت الدولة إلى إنشاء وكالة لترقية دعم ومتابعة الاستثمارات بهدف تفعيل سياسة الدولة في ميدان الاستثمار سميت سابقا بوكالة دعم ومتابعة الاستثمار وانطلاقا من 2001 بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وتنحصر مهمتها في تقييم المشاريع واتخاذ قرار منح المنافع المنصوص عليها في قانون ترقية الإستثمارات وتقديم المساعدات الفعلية للمستثمرين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم الإستثمارية.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن مواكبة المقاولاتية للتغيرات الحاصلة في مختلف ميادين بيئتها خاصة الخارجية منها بشكل عملي لغرض التأقلم الضروري للبقاء، لا يمكن أن يحدث بنجاح إذا لم يكن مسبوق بمواكبة معلوماتية باعتبار أن المعلومة هي التي تحدث التغيير وبالرغم من محدودية موارد المقاولاتية وخصائصها المتعلقة بالحجم، إلا أنها معنية بالانخراط في تبني الذكاء الإقتصادي والذي أضحي عماد القدرة التنافسية في المنظمات وعلى رأسها المقاولاتية، ومع ذلك فإن معظم واقعتها في الجزائر لا تعبر له الاهتمام اللائق به، بالرغم من التهديدات المحيطة بها من كل جانب، وأهم مؤشر لهذا الاهتمام هو النسبة من الأرباح التي تخصصها المؤسسات لها النشاط.

كما أن على الدولة الجزائرية أن تلعب الدور القيادي في هذا المجال، وبالرغم من الجهود المبذولة في ذلك إلا أنها تبقى غير كافية نظرا لوجود مجموعة من المعوقات التي تقف دون الوصول إلى إستفاضة المقاولاتية من آلية الذكاء الإقتصادي فيها، حيث يجب عليها الاهتمام أكثر بهذا الجانب الذي من شأنه ضمان استمرار نشاط مؤسساتها الإقتصادية، وذلك من خلال رسم سياسة للبحث والتطوير تشرك المؤسسات وتوطيد علاقتها بمراكز البحث والجامعات، كما يكون للباحث فيها دور الريادة شرط تامين جهوده وتزويده بكافة متطلبات نشاط البحث إضافة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين من خلال برامج تعاون وعقود شراكة في هذا الصدد، حتى تتمكن مؤسساتها من مواكبة التطورات التكنولوجية وحتى تتحول مستهلكة للتكنولوجيا إلى منتجة لها.

ومن خلال ما سبق يمكن إدراج مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والتي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور الذكاء الإقتصادي في استدامة النشاط المقاولاتي في الجزائر كما يلي:

- تعزيز روح المقاولاتية بإرساء بيانات تحتية تعليمية مبتكرة وتقوية قدرات الشباب للانخراط بشكل أكبر في النشاط المقاولاتي؛
- ترسيخ فكرة الذكاء الإقتصادي والتعريف بهذه الآلية من خلال تكثيف المنتقيات والأيام الدراسية بالجامعات والمعاهد.... الخ؛
- إنشاء المراكز والمؤسسات التي تبث المعلومات للأعوان الإقتصاديين في إطار شبكي رقمي متطور؛
- تشجيع الفاعلين (المقاولات، ومراكز التكوين ووحدات البحث) على المشاريع التعاونية ذات المحتويات المهمة في مجال البحث والتطوير؛
- خلق بيئة تكنولوجية ملائمة لتطوير ملاءمة لتطوير مشاريع البحث والتطوير والابتكار؛
- تعزيز الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي من أجل تامين نتائج البحث العلمي خاصة البحوث التطبيقية منها لوصف قاطرة التنمية؛
- تكوين وتحسيس مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة تطبيق مناهج وأدوات الذكاء الإقتصادي؛
- تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تساعد المؤسسات على الحصول على كل جديد حول موضوع الذكاء الإقتصادي، وتكثيف الأبحاث وفتح التخصصات الجامعية حول الموضوع؛
- تعزيز سبل الدعم المالي الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على المؤسسات المبتكرة والمؤسسات ذات التطور السريع؛
- إنشاء محابر ومراكز البحث حول الذكاء الإقتصادي وتقليد التجارب الناجحة في هذا المجال كتجربة الولايات المتحدة واليابان.
- ضرورة تدخل السلطات العامة في توفير الأمن الإقتصادي وحماية الإرث المعرفي للمؤسسات الاقتصادية والدولة على حد سواء من التدخلات الأجنبية الهادفة للمساس بخصوصيات المعلومات الحساسة لكلا الطرفين، وهذا ما يسمى بمكافحة التجسس الإقتصادي.

المراجع والإحالات

- ⁱ نصر منصور كاسر، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 119.
- ⁱⁱ Michel Hernandez, **l'entrepreneuriat: approche théorique**, Edition l'harmattan, Paris, 2001, P:13.
- ⁱⁱⁱ رم لونيبي، المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية باتنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 227.
- ^{iv} Raouf jaziri, **Une Vision renouvelée des paradigmes de l'entrepreneurial : Vers nouveaux enjeux et nouveaux éléfits**, Avril, Gafsa, Tunisie, P128.
- ^v نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها (2000-2009)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 22.
- ^{vi} Alin Fayolle, **Entrepreneuriat**, Dunod, paris, 2004, P29.
- ^{vii} Nadim Ahmad, Richard G. Seymour, **DEFINING ENTREPRENEURIAL ACTIVITY**, from the site: <http://www.oecd.org/dataoecd/2/62/39651330.pdf>, P:08, vue le:15-01-2016à 10 :50.
- ^{viii} أمنة زيان، دور رأس المال البشري في إختيار نوع النشاط المقاولاتي- دراسة حالة ولاية بشار، ورقة بحث وقدمتها ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول النظرة المستقبلية لمنشآت الأعمال في ضوء التطورات التكنولوجية، يومي 12 و 13 ديسمبر 2016، عمان، الأردن، ص 338-340.
- ^{ix} Nicolas Moinet, **Petite histoire de l'intelligence économique : une innovation à la français**, Paris, L'harmattan, 2010, p17.
- ^x François JAKOBIAK, **L'intelligence économique, Levier de compétitivité et d'innovation pour l'entreprise** sur le site : www.lyon-ville-entrepreneuriat.org.
- ^{xi} وسام دادي، تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الإقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، المجلد التاسع، آذار، 2014، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص 05-06.
- ^{xii} شمس ضيات خلفاوي، الذكاء الإقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد العاشر، مارس 2013، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 235.
- ^{xiii} جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر، الذكاء الإقتصادي وأمن المؤسسة، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد يومي 17 و 18 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص 1216.
- ^{xiv} سفيان بن عبد العزيز، تفعيل إستراتيجية الذكاء الإقتصادي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة البشائر الإقتصادية العدد 05، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد طاهري، بشار، الجزائر، ص 42.
- ^{xv} صندرة لعور، ياسين العايب، الذكاء الإقتصادي كآلية لدعم ثقافة المقاولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية في الدول العربية، المنعقد يومي 04-05 ديسمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007، ص 07-08.
- ^{xvi} المرجع نفسه، ص 09-10.
- ^{xvii} مختار علائي، **واقع الذكاء الإقتصادي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول أداء المنظمات والحكومات وتحقيق الأمن الإقتصادي، المنعقد يومي 01 و 02 مارس 2016 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد طاهري، بشار، الجزائر، ص 05-06.
- ^{xviii} حسين رحيم، يحيى دريس، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الإقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد يومي 17 و 18 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص 579-580.
- ^{xix} عبد الرحمان بن عنتر، دور الدولة في تفعيل إستراتيجية الذكاء الإقتصادي في الجزائر، المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات، المنعقد خلال الفترة من 20 إلى 22 ديسمبر 2011، الرباط، المملكة المغربية، ص 3-4.
- ^{xx} أسماء فيلاي، الذكاء الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات "SNVI" روبية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 125-126.
- ^{xxi} شمس ضيات خلفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 239-240.